وحتى الآن حدثت انتخابات وعقدت مؤتمرات قطرية في كل من سوريا ، العراق ، الكويت ، لبنان ، المغرب ، الجزائر(١٢).

حول هذه الفترة من تاريخ الاتحاد يمكن ايراد بعض الملاحظات التي ربما وقف المؤتمر الوطني عندها وهو يراجع تجربة الاتحاد الماضية . احدى هذه الملاحظات تتعلق بفاعلية المعلمين ، ومن ثم الاتحاد ، في هذه الفترة . من المعروف ان في الفترة التي اعقبت النكبة لعب المعلمون ، كأفراد ، دورا بارزا في الحركة الوطنية ، وشكلوا مدخل العمل السياسي لعدد من التنظيمات والاحزاب . غير ان المعلمين لم يشكلوا تنظيمهم المهني الخاص على غرار القطاعات الشعبية الاخرى مثل الطلاب والعمال والمرأة ، والتي شكلت تنظيمات خاصة بها منذ فترة طويلة نسبيا وقبل قيام حركة المقاومة الفلسطينية . اما اتحاد المعلمين — مع انه جاء بمبادرة فوقية من اللجنة التنفيذية للمنظمة — فقد أعلن قيامه في عام ٦٩ وهو عام تميز بزخم المقاومة واتساع نفوذها وممارستها نوعا من النفوذ خاصة في الاردن ولبنان . من جهة ثانية يلاحظ ركود ملموس لفروع الاتحاد في مناطق التجمع السكاني الفلسطيني ، مع ان المفروض بهذه الفروع ان تكون محور النشاط بسبب وجودها وسط الجماهير الفلسطينية ولامكانات التحرك النقابي ، سواء لما تواجهه من مشاكل أم لما يمكن ان تقوم به من مشروعات ونشاطات . لذلك نقول ان الاتحاد بحاجة الى مراجعة نقدية لممارسات ونشاط فروعه خاصة في مناطق التجمع السكاني ، في هذه الفترة. صحيح **ان الاتحاد كمؤسسة نقابية** يعمل للحصول على مكاسب مادية للمعلمين، ولكن الغاية الاساسية من وجوده هي العمل على تنظيم هذا القطاع ليلعب دورا ثوريا في الحركة الوطنية . وعندما لا يتم التحرك الا من اجل الحصول على بعض المكاسب المادية ، او عندما ينكمش نشاط الاتحاد الى ما تقوم به قيادته وحدها ، فربما يكون الاتحاد قد وصل الى نتيجة هي عكس ما يريد . ولا بد ان تستهدف مثل هذه المراجعة للتجربة السابقة معرفة اسباب هذا الركود وهل يعود ذلك لاسباب موضوعية خارجية، ام انها تعكس صورة سلبية لطاقة المعلمين على التحرك الثوري وتحمل مسؤوليته . وهذا ولا شك سيساعد الاتحاد على وضع اهداف مرحلية وقابلة للتنفيذ .

والملاحظة الثانية التي ينبغي تسجيلها تتعلق بديمقراطية التجربة . يمكن القول ان التجربة بدأت بشكل غير ديمقراطي حين قامت المنظمة بتسمية الامانة العامة التي مارست عملها باسم الاتحاد العام للمعلمين الفلسطينيين طوال ثلاث سنوات دون ان تدعو ولو لمؤتمر استثنائي يعطيها صفة الشرعية . وكذلك سارت الفروع طوال هذه المدة ، وبعضها اجرى انتخابات ، وعقد مؤتمره القطري منذ اكثر من سنة ، على نظام داخلي يفترض ان يكون مؤقتا وبغرض تنظيم تأسيس الفروع واختيار المندوبين للمؤتمر الوطني الاول . من جهة اخرى ، جرت في هذه الفترة حادثتان نذكرهما لمجرد التسجيل. كانت الاولى قيام الامانة العامة بحل اللجنة التحضيرية في سوريا وتعيين لجنة جديدة لاجراء الانتخابات . وبررت الامانة العامة عملها بانتهاء المدة القانونية على عمل اللجنة التحضيرية دون اجرائها للانتخابات . اما لجنة سوريا فقد اوردت على لسان امين سرها في كلمته في المؤتمر القطري لرابطة سوريا في شهر ايار ١٩٧١ ، ان اللجنة قد اجلت اجراء الانتخابات « بسبب الاوضاع في الاردن وما تبعها من مضاعفات ». وعبرت الكلمة عن أسفها لاقدام الامانة العامة على حل اللجنة(١٤). في الوقت ذاته ، وعلى سبيل المثال ، كانت رابطة سوريا في اثناء عمل اللجنة المنحلة اكثر نشاطا واكتمالا من رابطة لبنان ، كما يتضح من تقرير المؤتمرين القطريين في كل من البلدين، واللذين عقدا في الفترة نفسها (أيار ٧١). فبالنسبة لعدد الاعضاء كان في رابطة سوريا ١٤٤١ عضوا وفي رابطة لبنان ما يقارب من ١٢٠٠ عضو . وبالنسبة للناحية المالية كان في رابطة سوريا وفر قدره خمسة آلاف ليرة،بينما كانت رابطة لبنان في عجز مالي «ومنذ وجودها تعتمد في ماليتها على الامانة العامة »(١٥).